

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الوادي
كلية الآداب واللغات
قسم اللغة العربية وآدابها

محاضرات في أصول النحو

لطلبة السنة الثالثة - لسانيات عامة

إعداد الدكتور:
أحمد الشايب عرباوي

الموسم الجامعي (1440-1441 هـ / 2019 - 2020 م)

قبل أن نتحدث عن نشأة أصول النحو ومراحل تطوره، لابد أن نفرق بين مصطلحات ثلاث: بلتيخ النحو - التفكير النحوي - أصول النحو.

تاريخ النحو: هو البحث في نشأة علم النحو ومعه الصرف بدأ من تأسيسه على يد أبي الأسود الدؤلي حتى عصر ازدهاره في القرن الرابع للهجرة وما بعده.

التفكير النحوي: قد يظن ظان أن أصول التفكير النحوي ملازمة لنشأة النحو، هذا صحيح منطقياً، لكن الصواب هو أن أصول التفكير النحوي تعني الخطوط الرئيسية العامة التي سار عليها البحث النحوي والتي أثرت في إنتاج النحاة وفكرهم على السواء .

أصول النحو: هو باختصار البحث في أدلة النحو، واختلاف النحاة في الأحكام النحوية مرده إلى الاختلاف في هذه الأدلة ، سواء باعتماد بعضها وترك ما سواه ، أو اختلاف في الأصل الواحد وفي طريقة العمل به .

أصول النحو العربي (النشأة والتطور)

لم يظهر علم أصول النحو علماً مستقلاً بذاته إلا عندما ازدهر علم النحو وذلك ابتداءً من أواخر القرن الرابع للهجرة ، وفي حديثنا عن نشأة هذا العلم وتطوره ، لا بد لنا أن نبتين ما يأتي:

بيئة النشأة :

إن فهم البيئة العلمية التي نشأ فيها أي علم من العلوم يعطي انطباعاً صحيحاً إزاء هذا العلم ، ومن المعلوم أن أوائل الذين كتبوا في علم أصول النحو، إنما كانوا من النحاة البصريين الذين رحلوا إلى بغداد عاصمة الخلافة العباسية ملتقى النحاة والفقهاء والفلاسفة والأدباء...

ومن هؤلاء الذين كتبوا ابن السراج (316 هـ) وأبو القاسم الزجاجي (337 هـ) وابن جني (392 هـ) فثقافتهم جمعت ما كان في البصرة وما جدّ في بغداد، وأهم ما يميز هذه الثقافة :

- كانت البصرة ومن بعدها بغداد مرتعا لضروب شتى من الثقافات ففيها اليونانية والهندية والفارسية فضلاً عن العربية الخالصة.

- كان لموجة التشيع والاعتزال انتشار واسع بين مثقفي ذلك العصر ، وغالبية النحاة كانوا من الشيعة أو المعتزلة مما جعل لذلك أثراً واضحاً في مصنفاتهم .

- من أهم ما ميز ذلك العصر انتشار الفلسفة والجدال وعلم الكلام وكلها تجتمع في خصلة واحدة وهي غلبة النزعة العقلية ، وقد كان لخلفاء بني العباس دور في ذلك تنظيمياً وتشجيعاً، فلا غرو أن يظهر ذلك واضحاً عند النحاة والفقهاء على حد سواء.

التسمية والمضمون:

ربما أجمع الباحثون على أن أول من كتب في أصول النحو هو أبو بكر ابن السراج من خلال كتابه " الأصول في النحو " لكن ثبت بعد الاطلاع على الكتاب من أن ابن السراج لا يقصد بالأصول " أدلة النحو " وإنما القواعد الأساسية في النحو، صنفه على ترتيب كتاب سيبويه.

وأما أبو القاسم الزجاجي وابن جني اللذان جاءا بعد، فإنهما لم يُصنفا في أصول النحو استقلالاً ، وإنما في قضايا أصولية كالعلة والقياس والسماع.

تبقى إذاً تسمية هذا العلم واستقلاليتيه مما يرجع الفضل فيها إلى أبي البركات الأنباري (577 هـ) الذي أفرد لهذا العلم رسالة أسماها " لمع الأدلة في أصول النحو " كما خلّص علم أصول النحو من الجدل الذي ينجرّ عن بسط مسأله استطراداً ، فألف رسالته " الإغراب في جدل الإغراب " .

ج - علم أصول النحو وعلم أصول الفقه:

إن أي بحث في علم أصول النحو لا يكتمل إلا إذا قورن بعلم أصول الفقه لما بين العلمين من صلة وثيقة، فقد وُجدا في بيئة واحدة وكانت للنحاة عموماً علاقات صداقة أو تتلمذ مع الفقهاء ، أما زمنياً فإن علم أصول الفقه ظهر قبل علم أصول النحو ، فإذا كان علم أصول الفقه قد ظهر في كتاب الرسالة للإمام الشافعي خلال القرن الثاني للهجرة ، فإن علم أصول النحو ظهر بأبحاثه خلال القرن الرابع للهجرة، ثم إنّ من كتبوا في ذلك استقلالاً يذكرّون هذه العلاقة بين العلمين، فهذا ابن الأنباري أبو البركات يصرّح بأنه ألف أصول النحو على حدّ أصول الفقه، فإنّ بينهما من المناسبة ما لا يخفى ، لأن النحو معقول من منقول كما أن الفقه معقول من منقول .

أما السيوطي وهو من المتأخرين، فيقول في كتابه الاقتراح : " ورَبَّئْتُهُ على نحو ترتيب أصول الفقه في الأبواب والفصول والتراجم "

والآن ، ما دام علم أصول الفقه سابقاً وعلم أصول النحو لاحقاً فأين يظهر أثر السابق في اللاحق؟ لا بد أن نشير هنا إلى أنه وإن كان لابن الأنباري والسيوطي الفضل في ازدهار هذا العلم واستقلاليتيه إلى أن جهود المتقدمين لا تُنكر، بل هم الذين وضعوا اللبنة الأولى لهذا العلم وفي عصرهم كان التأثير واضحاً بعلم أصول الفقه، من أهم مظاهر هذا التأثير ما يأتي:

- العناية البالغة بالنصوص اللغوية ووضع قواعد وضوابط للاستشهاد .
- الحديث عن الفرع والأصل وما ينبني على ذلك من أحكام .
- الميل إلى التعليل لما له من أثر في تحليل الظواهر اللغوية وتبرير الحكم النحوي وقبوله.
- استعمال المصطلحات نفسها التي استعملها الفقهاء فالسمع والقياس والعلة وما إليها كانت عند الأصوليين من الفقهاء قبل أن تكون عند الأصوليين من النحاة وكذلك استعمال مصطلحات تتعلق بالحكم النحوي نفسه ففيه الواجب والممنوع والقيح والجازز...

التصنيف في أصول النحو قديماً وحديثاً:

سبق القول بأن أول كتاب أُلف في أصول النحو عنواناً ومضموناً هو كتاب أبي البركات بن الأنباري " لمع الأدلة في أصول النحو " أما الذين سبقوه فقد كتبوا في قضايا أصولية ولم يفرّدوا لأصول النحو كتباً خاصة ، ولا نستثني من هؤلاء أبا بكر بن السراج لأنّ كتابه " الأصول في النحو " ليس متخصصاً في أصول النحو بل في القواعد الأساسية لعلم النحو ففي كتابه حديث في أبواب النحو المعروفة كالمعرب والمبني والمنصوبات والمرفوعات وغير ذلك . لكن ذلك لم يمنع ابن السراج من أن يتناول بعض أصول النحو بمعنى أدلة النحو فنقرأ في كتابه كلاماً في السماع والقياس و الاطراد والشذوذ والعلة

وبالجملة، فإنه يمكن تقسيم مصنفات أصول النحو عند القدامى إلى قسمين :

- كتب لم تخصص في أصول النحو إنما تناولت قضايا منه، من ذلك كتاب الإيضاح في علل النحو للزجاجي ، والخصائص لابن جني.

- كتب تخصصت في أصول النحو ككتاب " لَمْعُ الأدلة في أصول النحو " لابن الأنباري و " الاقتراح في علم أصول النحو " للسيوطي ، و " ارتقاء السيادة في علم أصول النحو " لأبي زكريا الجزائري (1096 هـ)
أما المحدثون فأشهر كتبهم : " في أصول النحو " لسعيد الأفغاني و " أصول النحو العربي " لمحمد خير الحلواني و " أصول النحو العربي " لمحمود أحمد نخلة وغيرهم .

مآخذ :

الأصول في النحو لابن السراج
أصول التفكير النحوي ، د. علي أبو المكارم
أصول النحو العربي ، د. محمد خير الحلواني
أصول النحو العربي ، محمود أحمد نخلة

السماع : مصدر سمع يسمع . وفي اللسان : " ما سمعت به فشاع وتكلم به " فما السماع عند الأصوليين من النحاة ؟
 قبل الإجابة عن هذا السؤال يستحسن الإشارة إلى ثلاثة ألفاظ تشيع في مصنفات أصول النحو وهي : السماع - الرواية - النقل . فهل هذه الألفاظ مترادفة أم لكل معناه ؟
 ابن جني والسيوطي يستعملان " السماع " ، أما ابن الأنباري فيذكر " النقل " ، والمعنى واحد في المصطلحين كما سنرى عند كل منهما .
 أما المحدثون فيحاولون التفريق بين هذه المصطلحات الثلاثة ، فمثلا :
 تمام حسان يرى أن السماع والنقل مترادفان غير أن السماع أشمل من النقل .
 محمود نخلة ، يذهب إلى أنهما مترادفان غير أن النقل أعم من السماع .
 علي أبو المكارم ، يفرق بين السماع والرواية ، إذ السماع هو الأخذ المباشر أما الرواية فهي الأخذ غير المباشر أي بفاصل أو بفواصل .

والظاهر أن آراء المحدثين المذكورة لا تستند إلى دليل قطعي ملموس ، إنما تدور في حدود الفهم الشخصي للمصطلح بحسب ما يدل على ذلك السياق . والحقيقة أنه لو عدنا إلى علم أصول الفقه وعلم الحديث وعليهما اعتمد الأصوليون من النحاة في الكثير من المصطلحات لوجدنا أنه ليس في العُلمين "سماع" إنما في علم الحديث "رواية" وعند الفقهاء "النقل" ، يضاف إلى ذلك ما كان يعرف بـ "طرق التحمُّل" ، ومنها :

" السماع عن الشيخ " . فلو جمعنا بين ما هو عند المحدثين وما هو عند الفقهاء ، وما هو معروف من طرق التحمل لاستنتجنا أن السماع هو التلقي المباشر ، ويطلق توسعا على الرواية ، والأمر نفسه مع الرواية التي قد يقصد بها السماع .
 ولنعد إلى الإجابة عن السؤال الذي طرحناه قبلُ : ما السماع عند الأصوليين من النحاة ؟

يقول ابن الأنباري في تعريفه : " النقل هو الكلام العربي الفصيح المنقول بالنقل الصحيح الخارج عن حدِّ القلة إلى حدِّ الكثرة " يقول السيوطي : " وأعني به (يقصد السماع) ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته ، فشمّل كلام الله تعالى وهو القرآن وكلام نبيه ﷺ وكلام العرب قبل بعثته وفي زمنه وبعده إلى أن فسدت الألسن بكثرة المولّدين نظما ونثرا من مسلم وكافر . " ليس بين التعريفين اختلاف بل إنهما متفقان إلى حد كبير فالنقل أو السماع عندهما يشمل كل كلام عربي تتوفر فيه شروط ثلاثة هي :

الفصاحة - النقل الصحيح - الغلبة أو الاطراد . ويكاد يكون التعريف المذكور للسيوطي شرحا لتعريف ابن الأنباري .

عمل النحاة في السماع

لما بدأ النحاة مشوارهم في وضع قواعد للعربية تحفظها من اللحن ، كان بين أيديهم مصدران لدراسة اللغة واستنباط ما فيها من أحكام ، كانت هناك لغة مكتوبة ولغة محكية .

أولا - اللغة المكتوبة : (القرآن الكريم)

تمثلت في القرآن الكريم ، فلقد درسوه واستفاضوا في درسه ، بل كان منهم من غدا من القراء السبعة ، وهلم : أبو عمرو بن العلاء والكسائي ، غير أن اعتمادهم على اللغة المكتوبة لا يعني الاقتصار عليها في الدراسة ، بل لا بد أن تقرن بالسماع عن الشيخ ، لأن أضعف طرق الأخذ عصرئذ هو ما يعرف بـ " الوجدادة " ومعناه أن يقال : " وجدت ذلك في كتاب " وهذا غير

معمول به . يضاف إلى القرآن ، مما هو مكتوب ، بعض ما كتبه الصحابة لأنفسهم من أحاديث نبوية شريفة . وسنفصل الأمر في القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف لاحقاً .

ثانياً - اللغة المحكية : (كلام العرب) *

سأل الكسائي الخليل : من أين لك بهذا العلم ؟ فأجابه من بادية تهامة ونجد . فشدد الكسائي الرحال وجمع ما أمكن جمعه من كلام العرب .

هكذا إذاً أنفق النحاة جهداً كبيراً في جمع المادة اللغوية ، هذه الثروة التي شغلت الجزيرة العربية برمتها ، ولكن النحاة يشترطون في ذلك شروطاً ثلاثة هي : الفصاحة - صحة السند - الاطراد .

الفصاحة :

العرب الفصحاء هم الذين نشأوا في بيئة تتكلم عربية لم تتعد عن لغة القرآن ، وقد شاع ذلك في قبائل تميم وأسد وقيس وهذيل وبعض كنانة وبعض طيء . والظاهر أن أكثر أخذ النحاة إنما كان من منطقة تمتد من الجزء الغربي من بادية نجد إلى ما يتصل بذلك من السفوح الشرقية لجبال الحجاز ، قال أبو عمرو بن العلاء : " ما أقول إلا إذا سمعته من عجز هوزان وبني كلاب وبني هلال أو من عالية السافلة ومن سافلة العالية . " أما البيئة الزمانية للفصاحة وهو ما يعبر عنه بعصور الاحتجاج فتتخصر في ما قبل الإسلام بقرن ونصف حتى القرن الرابع للهجرة ، أما أهل الحضرة فحتى القرن الثاني للهجرة .

إنّ النحاة عندما حصروا الاحتجاج في هذه البيئة زماناً ومكاناً إنما كان هدفهم الاعتماد على لغة صافية توارثتها الأجيال المتعاقبة ولم يتأثر أهلها بأي عامل خارجي وعاشوا عزلة لغوية متمكنة .

وعلى الرغم من دقة هذا المنهج وصرامته إلا أن تطبيقه كان تطبيقاً نسبياً وذلك للأسباب الآتية :

أ - لم تكن قبائل الاحتجاج هي نفسها عند النحاة المتقدمين ، فقد كان سبويه يميل إلى الاحتجاج بقبائل تميم والحجاز ،

أما الفراء فقبائله طيء وربيعة وأسد وأكثرهم أسد ، أما الأخفش فيحتج بما نطقته قبائل الحجاز وميم كشيخه سبويه .

ب - إنّ حصر الاحتجاج في قبائل محددة ربما كان في ما يتعلق بلغة الحديث اليومي أما لغة الشعر ، باعتبارها لغة راقية محددة ،

فإنهم أحازوا الاحتجاج بأشعار قبائل التخوم كغلب وإياد واليمن .

ج - إن إسناد الفصاحة إلى قبائل محددة لا يعني عصمتها فكم غلظت النحاة أعراباً فصحاء ! من ذلك تخطئة الحضرمي

للفرزق وعيسى بن عمر للناطقة والفراء لامرأة من طيء...

صحة السند :

يقول ابن الأنباري : " اعلم أن النقل تواتر وآحاد ، فأما التواتر فلغة القرآن الكريم وما تواتر من السنة وكلام العرب ، وهذا القسم دليل قطعي من أدلة النحو يفيد العلم ، وأما الآحاد فما تفرد بنقله بعض أهل اللغة ولم يوجد فيه شرط التواتر وهو دليل مأخوذ به . "

ثم يضيف : " اعلم أنه يشترط أن يكون ناقل اللغة عدلاً رجلاً كان أو امرأة حراً أو عبداً كما يشترط في نقل الحديث لأنّ بها معرفة تفسيره وتأويله فاشترط في نقلها ما اشترط في نقله وإن لم تكن في الفضيلة من شكله . "

وفي المرسل والمجهول يقول : " اعلم أن المرسل هو الذي انقطع سنده ... والمجهول هو الذي لم يعرف ناقله ... وكل واحد من المرسل والمجهول غير مقبول ؛ لأن العدالة شرط في قبول النقل ، والمجهول بالنقل يوجب الجهل بالعدالة ؛ فإنّ من لم يذكر اسمه أو ذكر اسمه ولم يعرف ، لم تعرف عدالته . "

* - كان الأولى أن نبدأ بالحديث عن اللغة المكتوبة (القرآن الكريم) مراعاة للترتيب لكننا قدمنا الحديث عن كلام العرب لموضوع كلام العرب والنحاة من قضايا ومسائل تستدعي وقفات وتأملات .

نستخلص من كلام ابن الأنباري الآتي :

- يحتج في اللغة بما نُقل نقلاً متواتراً أو نُقل نقل آحادٍ ، فأما الأول فدليل قطعي كما هو حال القرآن الكريم أو الأحاديث النبوية الصحيحة أو كلام العرب المنقول نقلاً متواتراً . وأما الثاني فيجوز الأخذ به لكنه لا يرتقي في قوته إلى الأول .
- يشترط في ناقل اللغة أن يكون عدلاً والعدالة في مفهومها العام استقامة في السلوك ، وهي هنا تنفيذ التنزه عن الكذب .
- يشترط في السند أن يكون متصلاً ، فالسند المرسل مرفوض .
- يشترط في الناقل أو المنقول عنه أن يكون معلوماً فلا عبرة بالنقل عن مجاهيل .

ملاحظات :

واضح جداً أن هذه الشروط بحرفيتها وصراحتها من صنع ابن الأنباري طبقها على عمل النحاة ، وهو في ذلك متأثر بما تأثر بعلم الحديث .

لو عدنا إلى صنيع النحاة المتقدمين لوجدنا أن شواهدهم لا تتوفر على هذه الشروط مجتمعة فالأمر فيها نسبي بدليل :

- ليست كل شواهد النحاة المتقدمين منقولة نقلاً متواتراً فأغلبها نقل آحاد .
- قد تكون العدالة متوفرة في الناقل لكنها مفقودة أحياناً في المنقول عنه ، فقد نقل العلماء عن الفساق وأهل الأهواء .
- ما كان يعبأ بالنحاة بالمجهول من أصل الرواية بل يكفي أن يكون الناقل ثقة ، وقد كان سيبويه رحمه الله يكثر من قوله في الكتاب " حدثني الثقة " أو " حدثني من لا أتهم " . ولم يُلتفت إلى أصل الرواية عن المجهول إلا في عصر أبي عثمان المازني (249هـ) الذي رفض الاحتجاج ببيت لم يعرف قائله .

الاطراد :

سبق وأن ذكرنا تعريف ابن الأنباري للنقل الذي ذكر فيه أن النقل هو الكلام العربي الفصيح المنقول النقل الصحيح الخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة .

فالكلام العربي المعتد به في الاحتجاج هو الكثير لا القليل ويعود الاعتداد بهذا الشرط إلى زمن أبي عمرو بن العلاء الذي سئل عما وضع مما سماه عربية ، أيدخل فيه كلام العرب كله ؟ فقال : لا ، فقليل : كيف تصنع فيما خالفتك فيه العرب وهم حجة ؟ قال : أعمل على الأكثر وأسمي ما خالفني لغات .

وغدا صنيع أبي العلاء دأب النحاة بعده كعيسى بن عمر وسيبويه والأخفش الأوسط والفراء...

مأخذ :

- الأصول ، تمام حسان
- السماع اللغوي العلمي عند العرب ... ، عبد الرحمن الحاج صالح
- أصول النحو العربي ، محمد خير الحلواني

القرآن الكريم

القرآن الكريم هو كتاب العربية الأول أصح الكتب سنداً وأعلها بلاغة وأكثرها ثراءً وعنه صدرت كل علوم اللغة . وعلى الرغم من أن القرآن الكريم وصلنا متواتراً صحيح السند إلا أنه لم يرد بوجه واحد إنما بعدة أوجه وهو ما يعبر عنه بالقراءات. **النحاة والقراءات :**

نشأت القراءات لأن الرسول ﷺ أباح ذلك ، فقرأ الصحابة ومن جاء بعدهم بحسب ما يتيسر لهم وبما يوافق لهجاتهم ، غير أنه حدث خلال القرن الرابع للهجرة أن حصرت القراءات في سبع متواترة أو عشر مشهورة وما سوى ذلك فشاذاً ، قام بذلك العلامة المقرئ أبو بكر بن مجاهد (324هـ) فحُصرت القراءات المتواترة في سبع . واشتروا في صحة القراءة صحة السند وموافقة العربية وموافقة الرسم العثماني .

فماذا كان موقف النحاة من القراءات ؟

صنف بعض الباحثين النحاة إزاء القراءات إلى طائفتين :

- طائفة أيدت كل ما جاءت به القراءات واعتمدت عليها في الاستشهاد والتفعيد النحوي مهما كان نوع القراءة متواترة أو آحاداً أو شاذة ، وأصحاب هذا الاتجاه هم الكوفيون .
- طائفة لا تحتج بالقراءات مطلقاً إلا إذا كان لها سماع من العرب يؤيدها أو قياس يثبتها ، وأصحاب هذا الاتجاه هم البصريون غالباً .

يظهر أن هذا الحكم حكم عام انبنى على ما شاع عن الكوفيين من أنهم يفتحون الباب على مصراعيه في الرواية دون قيود أو شروط تذكر ، وما عرف عن البصريين من أنهم يتحفظون في الأخذ عن العرب إلا بقيود معلومة ، ولذلك يمكن تسجيل الآتي :

1 - ليس صحيحاً أن الكوفيين قبلوا كل القراءات ولم يرفضوا واحدة منها ، بل إن الفراء الكوفي كان أول من ردَّ بعض القراءات واصفاً إياها بالشذوذ ، وهكذا يكون أول من فتح هذا الباب لمن جاء بعده من البصريين أو الكوفيين . من أمثلة ما ورد عن الفراء في هذا الباب :

قرأ حمزة ﴿ وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَبَقُوا ﴾ الأنفال 59 يقول عنها : " وما أحبها لشذوذها " .

قرأ أبو جعفر: ﴿ لِيُجْزَى قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ ﴾ الجاثية 14 يقول عنها : " وهو في الظاهر لحن " .

قرأ أبو جعفر : ﴿ اهْتَزَّتْ وَرَبَّاتٌ ﴾ الحج 5 والفعل " ربا " مما خطأ فيه الفراء العرب .

وليس الفراء الكوفي وحده بل الكسائي نفسه شيخ المدرسة رويت عنه ردود شديدة لبعض القراءات ، من ذلك :
قرأ الجمهور ﴿ قَدْ سَمِعَ ﴾ المجادلة 1 (بإظهار الدال وعدم إدغامها في السين) ، وأدغم الدال في السين حمزة والكسائي وغيرهما . يقول الكسائي في من قرأ بالإظهار : " من قرأ ﴿ قَدْ سَمِعَ ﴾ فبين الدال عند السين ، فلسانه عَجَمِيّ ليس بعربي " .

2 - إذا سلمنا بأن البصريين ردُّوا بعض القراءات فإنَّ هذا الردُّ مردهُ إلى أحد سببين : إمَّا لأنهم شكُّوا في صحة السند ، فسيبويه نفسه يعتقد أن القراءة سنة متبعة ، أو لمخالفتها الصريحة لما أجمع عليه العرب ، والانتقاد يكون للقارئ لا للقراءة .

3 - عندما نتأمل مواقف البصريين من القراءات فإننا نجدُها على مرحلتين : مرحلة كان فيها الردُّ هادئاً لأنَّ القراءة خالفت العربية ، مثال ذلك موقف أبي عمرو بن العلاء من قراءة ابن مروان ﴿ قَالَ يَقْوِمُ هَتُولَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ ﴾ هود 78 (بنصب " أَطْهَرُ ") يقول عنها : " احتى ابن مروان في ذه في اللحن " . أما الخليل فيقول عن القراءة نفسها:

" والله إنه لعظيم " . حتى إذا جاء المبرد (285هـ) ومن بعده لم يكتفوا بالانتقاد الهادئ للقراءة بل تناولوا وأطلقوا في ذلك ألسنتهم . مثال ذلك : موقفه من قراءة نافع برواية خارجة بن مصعب في قوله تعالى : ﴿ وَجَعَلْنَا لِكُلِّ فِيهَا مَعْيِشًا ﴾ الحجر 20 يقول عنها : " فأما قراءة من قرأ ﴿ معاش ﴾ فهمز ، فإنه غلط ، وإنما هذه القراءة منسوبة إلى نافع بن أبي نعيم ، ولم يكن له علم بالعربية . "

4 - إن هذا الانتقاد والتمحيص في القراءات إنما كانت نهايته القرن الخامس أو السادس للهجرة حتى إذا جاء نحة الأندلس وعلى رأسهم أبو حيان الأندلسي (745هـ) قبلت القراءات على علانها ، بل تكفل أبو حيان في كتابه " البحر المحيط " بالرد على كل نحوي انتقد قراءة أو رفضها ، بل يذهب إلى إثبات أحكام نحوية جاءت بها القراءات كيفما كانت ، من ذلك :

- جواز همز (معاش) احتجاجا برواية خارجة عن نافع مستدلا بشواهد من كلام العرب .
- جواز العطف على الضمير المخفوض احتجاجا بقراءة حمزة في قوله تعالى :

﴿ وَأَتَقُوا اللَّهَ الْغَيْبُونَ وَيَوْمَ يُنْفَخُ الْأَوْرَاقُ ﴾ النساء 1 (قرأ جمهور السبعة بنصب الميم في " الأرحام " ، وقرأ حمزة بجرها) بل أذاه دفاعه عن القراءات إلى التهجم على بعض العلماء والمفسرين من ذلك أن الزمخشري أنكروا على ابن عامر مقرئ الشام قراءة من قراءاته ، فقال فيه : " وأعجب لأعجمي ضعيف في النحو يردُّ على عربي صريح محض قراءة متواترة موجودًا نظيرها في لسان العرب في غير ما بيئت . "

الحديث النبوي الشريف

إذا كان القرآن الكريم هو المصدر الأول للعربية بإجماع العلماء فإنه من المتوقع أن يكون حديث رسول الله ﷺ هو المصدر الثاني في الاستشهاد ، لأن النبي ﷺ ، بإجماع اللغويين والنحاة ، يعد أفصح العرب قاطبة . لكن الملاحظ لعلاقة النحاة واللغويين بأحاديث رسول الله ﷺ ، يدرك زهدهم في الاعتماد عليها مصدرًا أساسيا من مصادر الاستشهاد في اللغة والنحو .

كان ذلك في عهد المتقدمين واستمر عند المتأخرين ، حتى جاء القرن السابع للهجرة فعاد النحاة إلى الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف ، ويأتي على رأس هؤلاء الإمام عبد الله بن مالك (ت762هـ) والذي أثار، باعتماده على الحديث ، حفيظة أبي حيان الأندلسي (ت745هـ) الذي قال فيه : " وقد أكثر هذا المصنّف - يعني ابن مالك - من الاستدلال بما وقع في الأحاديث على إثبات القواعد الكلية في لسان العرب وما رأيت أحدا من المتقدمين والمتأخرين سلك هذه الطريقة غيره . " وعلى العموم فإن العلماء انقسموا إلى طوائف بخصوص الاستشهاد بأحاديث الرسول ﷺ : طائفة منعت وأخرى جوّزت وثالثة توسّطت .

المانعون : يمثلون تيار المحافظين الذين تمسكوا بما سار عليه شيخ النحاة سيبويه ومن جاء بعده ، وقد برر موقفهم هذا أبو حيان الأندلسي بذكر سببين للامتناع هما :

- إن الأحاديث رويت بالمعنى .
 - إن كثيرا من رواة الحديث كانوا غير عرب بالطبع .
- المجوّزون :** وأغلبهم من اللغويين صنّاع المعاجم كالأزهري (ت368هـ) وابن سيده (ت458هـ) مع بعض النحاة كابن مالك وابن هشام (ت761هـ).

المتوسطون : وهؤلاء كانوا بين المنع والإباحة ، بمعنى أن استشهادهم لم يكن بشكل مطلق ، وإنما وضعوا لذلك شروطاً تجتمع كلها في أن الاستشهاد لا يكون إلا بالأحاديث التي ثبت لفظها عن رسول الله ﷺ ، يمثل هؤلاء الإمام الشاطبي (ت790هـ) وأبو البركات الأنباري (ت577هـ) وجلال الدين السيوطي (ت911هـ) ، ومن المحدثين الشيخ محمد خضر حسين (ت1377هـ) الذي تقدم يبحث إلى مجمع اللغة العربية طرح فيه المسألة من كافة وجوهها وخلص إلى أن من الأحاديث ما لا ينبغي الاختلاف في الاحتجاج به في اللغة وذكر لذلك ستة أنواع هي :

1 - ما يروى بقصد الاستدلال على فصاحته عليه الصلاة والسلام ، كالأحاديث القصار المشتملة على شيء من محاسن البيان ، كقوله ﷺ " ما زورات غير مأجورات " وقوله ﷺ " إن الله لا يملّ حتى تملّوا " .

2 - ما يروى من الأقوال التي كان يتعبد بها ﷺ أو أمر بالتعبد بها ، كألفاظ القنوت ، والتحيات ، وكثير من الأذكار والأدعية التي كان يدعو بها في أوقات خاصة .

3 - ما يروى شاهداً على أنه كان يخاطب كل قوم بلغتهم . ومما هو ظاهر أن الرواة كانوا يقصدون في هذه الأنواع الثلاثة لرواية الحديث بلفظه .

4 - الأحاديث التي وردت من طرق متعددة واتحدت ألفاظها ، فإن اتحاد الألفاظ مع تعدد الطرق ، دليل على أن الرواة لم يتصرفوا في ألفاظها ،

5 - الأحاديث التي دوّنها من نشأ في بيئة عربية ، لم ينتشر بها فساد اللغة ، كمالك بن أنس ، وعبد الملك بن جريج ، والإمام الشافعي .

6 - ما عرف من حال رواته أنهم لا يجيزون رواية الحديث بالمعنى ، مثل ابن سيرين ، والقاسم بن محمد ، ورجاء بن حيوة ، وغيرهم .

يظهر أن اللغويين والنحاة في ذلك العهد المبكر لم يكونوا على اهتمام كافٍ بالحديث النبوي الشريف ، بل انصرفوا عنه إلى رواية الأشعار انصرافاً استغرق جهودهم فلم يبق فيهم لرواية الحديث ودراسته بقية . ومع هذه الصورة الواضحة يبقى السؤال مطروحاً :

لم انصرفوا كل هذا الانصراف إلى الشعر وكلام العرب ، وتركوا الحديث النبوي الشريف ؟

سنحاول رسم ملامح البيئة العلمية في ذلك العهد من خلال النقاط الآتية :

1 - لم تكن الحركة في الحديث النبوي الشريف جمعاً وتمحيصاً بنفس النشاط الذي كانت عليه في اللغة والنحو في هذا العهد ، بل إن الأولى جاءت متأخرة عن الثانية حيث أن حديث رسول الله ﷺ كان في أول عهده محبوباً في صدور الرجال حتى خلافة عمر بن عبد العزيز ﷺ الذي أمر بكتابته ، ولكنها في ذلك ، أي كتابته لم تكن ذات شأن ، إذ لم يكن لأمره هذا أثر ، فلعله عوجل عنه ، ولم يأبه لذلك من خلفه ، حتى انتصف القرن الثاني للهجرة وظهرت هناك محاولات فردية في كتابة الحديث النبوي ، فكل عالم يجمع الأحاديث التي صحت عنده ، فكان أول من دون الحديث محمد بن مسلم الزهري (ت124هـ) وقيل الربيع بن صبيح (ت160هـ) وسعيد بن أبي عروبة (ت156هـ) إلى أن انتهى الأمر إلى الطبقة التي تلي طبقة الزهري كالإمام مالك بن أنس (ت179هـ) وعبد الملك بن جريج (ت150هـ) والأوزاعي (ت157هـ) ، وسفيان الثوري (ت161هـ) ، وحماد بن سلمة (ت167هـ) . ثم جاءت كتب الحديث الصحاح بعد ذلك بزمناً ، وبالموازاة مع حركة جمع الحديث النبوي وتمحيصه كانت حركة اللغة والنحو في عنفوانها وهي في ذلك الأسبق .

فإذا كان أول من كتب حديث رسول الله ﷺ هو محمد بن مسلم الزهري (ت124هـ) أو الربيع بن صبيح (ت160هـ) فإن هذا العصر يمثل عند أهل اللغة والنحو نهاية مرحلة الوضع والتكوين ، ومن أعلامها :

عبد الله بن أبي إسحق الحضرمي (ت117هـ) وعيسى بن عمر الثقفي (ت149هـ) وأبو عمرو بن العلاء (ت154هـ) وبداية مرحلة النشوء والنمو ومطلعها عصر الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت175هـ)

يضاف إلى ذلك أن النقل والرواية منهج حجازي ، أما العقل فمنهج عراقي ولذلك لا نستغرب قلة رواج الحديث في بيئة العراق .
2 - كان إقبال سيبويه على تعلم العربية يصاحبه نفور من تعلم الحديث ، حيث يروى أن سيبويه في مطلع مسيرته العلمية طلب أخذ الحديث عن حماد بن سلمة ، فبينما هو يستملي حمادا قول الرسول ﷺ : " ليس من أصحابي إلا من لو شئت لأخذت عليه ليس أبا الدرداء " فقال سيبويه :

" ليس أبو الدرداء " وظنّه اسم ليس . فقال حماد : " لخت يا سيبويه ، ليس هذا حيث ذهبت ، وإنما ليس ههنا استثناء ! فقال سيبويه : " لا جرم ، سأطلب علما لا تلحنني فيه " ، ثم مضى ولزم الخليل . وهكذا انقطع لطلب العربية لأنه علم لا يلحن فيه . ويظهر أن كثيراً من تلاميذ سيبويه بل وتلاميذ تلاميذه رضوا هذا المنهج منه وساروا على الدرب نفسه حتى القرن السابع للهجرة .
عصر أبي حيان الأندلسي الذي شنّع على ابن مالك استدلاله بأحاديث رسول الله ﷺ ، مستدلاً بأن الواضعين الأولين لعلم النحو المستقرئين للأحكام من لسان العرب ، كأبي عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر والخليل وسيبويه من أئمة البصريين ، والكسائي والفراء وعلي بن مبارك الأحمر وهشام الضرير من أئمة الكوفيين ، لم يفعلوا ذلك وتبعهم على هذا المسلك المتأخرون من الفريقين .

وهكذا غدا سيبويه ومعه السابقون واللاحقون أنموذجاً يقتدى به في هذا الباب .

3 - أمام الحالة التي عليها الحديث النبوي الشريف من عدم تمييز صحيحه من فاسده في هذا العصر إلا قليلاً ، فإن شعوراً عاشه كثيرٌ من اللغويين والنحاة وهو إحساس يقوم على شدة ورعهم وتقواهم من أن يصدق عليهم قول الرسول ﷺ : " من كذب عليّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار " .

يقول الأصمعي (ت216هـ) : " إنّ أخوف ما أخاف على طالب العلم إذا لم يعرف النحو أن يدخل في جملة قول النبي ﷺ : " من كذب عليّ فليتبوأ مقعده من النار " ، لأنه ﷺ لم يكن يلحن ، فمهما رويت عنه ولحنت فيه كذبت عليه . "

مآخذ :

- أصول النحو العربي ، محمد خير الحلواني
- مواقف النحاة من القراءات القرآنية ، شعبان صلاح
- الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف ، محمد خضر حسين (مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة 1938)

تعريف القياس:

أ_ لغة: التقدير ، جاء في اللسان: " قاس الشيء يقيسه، قيسا وقياسا... إذا قدره على مثاله، يقال: هذه خشبة قيسُ أصبع أي: قدر أصبع. ويقال أيضا: قايست بين شيئين إذا قارنت بينهما . "

ب_ اصطلاحا: ف قيل فيه حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه ، حمل فرع على أصل بعلة ، أو إجراء حكم الأصل على الفرع ، أو هو إلحاق الفرع بالأصل بجامع ، أو اعتبار الشيء بالشيء بجامع
وظيفة القياس : ما من شك في أن النحو قام على القياس ، قال الكسائي :

إنما النحو قياس يتبع وبه في كل أمر ينتفع

يمكن حصر وظائف القياس في أربع :

1. تثبيت الحكم النحوي : تكاد تكون هذه الوظيفة هي الغالبة عند استخدام القياس ، فليست اللغة أن تستعمل فقط كلاما متداولاً وإنما أن تنتج كلاما جديدا يوافق المستعمل ، وقد قيل : "ما وافق كلام العرب فهو من كلام العرب" . والأمثلة على ذلك كثيرة ، منها :

هل يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه ؟

يرى الكوفيون أن الفصل جائز مطلقا واستدلوا على ذلك بشواهد منها : قول الشاعر :

تَمَّرَ على ما تستمر وقد شفت غلائلَ عبدِ القيسِ منها صدورها

أما البصريون فلا يجيزون ذلك مطلقا ، إنما بشرط ، وهو أن يكون الفاصل ظرفا أو حرف جر ودليلهم في ذلك قول أبي حية النميري :

كما حُطَّ الكتابُ بكفِّ يوماً يهوديِّ يقاربُ أو يزيئُ

2. استنباط حكم جديد : قد تكون الظاهرة اللغوية موجودة لكنها بحاجة إلى حكم نحوي ، من ذلك :

ما حكم اسم لا النافية للجنس ؟

حكمه البناء قياسا على (خمسة عشر) ، ف (لا) واسمها متلازمان تلازم الخمسة مع العشرة .

3. تعليل الظاهرة : قد يستعمل العرب ظواهر لغوية على غير المعتاد فتكون بحاجة إلى تعليل لا يتم إلا بالقياس ، من ذلك :

تعليلهم تعدي الفعل (رضي) بحرف الجر (على) بدلا من (عن) وهو الأصل ، جاء هذا في قول الشاعر :

إذا رضيت عليّ بنو قشير لعمرُ الله أعجبتني رضاها

أجاز الكسائي ذلك لأنه قاسه على ضد معناه وهو (سخط) فيقال : سخط عليه .

4. رفض الحكم النحوي : حدث هذا كثيرا بين البصريين والكوفيين في مناظراتهم ، من ذلك:

رَفَضَ البصريون أن تنصب لام التعليل الفعل المضارع بنفسها وإنما ب(أن) مضمرة وجوبا ، ودليلهم في ذلك أنهم قاسوها على (اللام الحارة) وهذه اللام مختصة بالأسماء ولا تعمل في الأفعال .

من ذلك أيضا : خالف الكوفيون البصريين في أنّ (إنّ) في قولك : إنّ زيد لقاتم ، نافية وليست مخففة من (إنّ) وعليه فإن اللام بعدها ليست فارقة كما ذهب البصريون وإنما هي بمعنى (إلا) ، والذي دعاهم إلى ذلك أنهم قاسوا (إنّ) ها هنا على (ما) النافية .

أقسام القياس : يمكن تقسيمه إلى قسمين أساسيين : استقرائي وشكلي .

1. القياس الاستقرائي : وهو الأصل ، فبعد أن تم للنحاة جمع كلام العرب الفصحاء فاسوا عليه بعد ذلك ما سواه ، وهو في هذا القياس يراعون الكم ، فلا يقيسون إلا على الكثير المطرد الغالب أما القليل الشاذ فمتروك ، كما يراعون الكيف فلا يقيسون إلا على الفصيح الذي ترضى عربيته . من أمثلة ذلك :
عيسى بن عمر لا يعجبه قول النابغة :

فبتّ كأني ساورتي ضئيلة من الرقش في أنياها السّم نافع

لأن كلام العرب أن تنصب (ناقع) على الحال .

وسيويه يرفض أن يأتي الخبر منصوبا بعد إذا الفجائية في مثل قولك : ظننت العقرب أشد لسعة من الزنبور فإذا هو هي ، أو هو إيها على قول الكسائي ، والسبب عند سيويه أن النصب مخالف لكلام العرب .

2. القياس الشكلي (الجزئي) : وهو نوع من القياس تأخر زمنيا عن القياس الاستقرائي فلم يعد القياس على ما شاع واطرد من الظواهر اللغوية ، إنما صار يهتم بقياس الظواهر الجزئية على مثيلاتها ، والهدف منه استحداث حكم نحوي أو إثباته أو تعليقه أو غير ذلك. من أمثلة ذلك :

__ النسب إلى حلوبة ، حلبي قياسا على شنوءة ، شنئي .

__ تعدي الفعل سخط بـ "عن" قياسا على رضي .

__ يذكر الفعل والفاعل مؤنث في قوله تعالى : ﴿ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِ ﴾ البقرة 275 ، لأن موعظة قيست على الوعظ .

أنواع أخرى من القياس : تطور القياس عبر الزمن فلم يعد شرطا في المقيس والمقيس عليه أن يتشابهما أو يتفقا في جامع ، إنما صار القياس جائزا بأية صورة كانت ، من هذه الصور :

1. قياس الضد على الضد : في هذا القياس : المقيس والمقيس عليه متضادان ، من ذلك : حمل (لا) النافية للجنس على (إنّ) المؤكدة وهي نقيضتها، فصار عملهما واحدا . أو حمل (لن) التي تستعمل لنفي المستقبل على (لم) التي تستعمل لنفي الماضي ، فإذا جاز لأبي جعفر المنصور أن ينصب ب(لم) في قوله تعالى : ﴿ ألم نشرح لك صدرك ﴾ فإنه يجوز الجزم ب(لن) .

2. قياس المشابهة أو القريب : وفيه تقاس ظاهرة على أخرى قريبة منها لوجه من الوجوه ، وبه جوّز الأخفش الأوسط إعمال (أن) مع زيادتها في قوله تعالى : ﴿ وما لنا أن لا نقاتل في سبيل الله ﴾ حملا على (من) والباء الجاريتين حين تقعان زائدتين .

3. القياس على العرف الاجتماعي : يجيز سيويه نصب زيد في قولك : زيدٌ أكرمت أخاه. ويقيس ذلك على العرف الاجتماعي الذي يفيد أن إكرام أخي زيد يعني إكرام زيد أيضا .

4. القياس على الظواهر المادية : يذهب ابن الأنباري في إثبات أن الابتداء عامل في الخبر بوساطة المبتدأ ، يقيس ذلك على تسخين النار للماء بوساطة القدر .

أركان القياس : المقيس عليه ، المقيس ، العلة ، الحكم.

أولا. المقيس عليه : (الأصل) وهو كلام العرب المطرد الفصيح ، هذا في قياس النصوص أما في قياس الأحكام فهو كل أصل حمل عليه فرع لجامع بينهما. إن شرط الاطراد في المقيس عليه مسألة نسبية، وعليه يمكن ملاحظة الآتي :

أ. عكس الاطراد هو الشذوذ، والشاذ لا يقاس عليه اختيارا. كقياسهم على شنئي في شنوءة فقالوا: ركي في ركوبة ، وحلبي في حلوبة.

ب. يعبر النحاة عما سوى الاطراد بألفاظ تتفاوت في قربها من الاطراد، فيستعملون الغالب، الكثير ، القليل، النادر.

ج . قد يقيسون على القليل ويتركون الكثير كقياسهم على شئني في شنوءة وهي قليلة ، ويتكون القياس على قرشي في قريش ، وثقفي في ثقيف ، وهي أكثر .

د . في قياس الأحكام لا يشترط في المقيس عليه أن يكون أصلا نطقته العرب ، وإنما يصح في كل ظاهرة لغوية يجوز أن يقاس عليها بهدف استخلاص حكم نحوي معين وعليه يمكن أن نحصل على أربعة أنواع من القياس هي :

1. حمل فرع على أصل : كحمل الجمع على المفرد إعلالا وتصحيحا نحو : قبيلة ، قبائل ، و أمة ، أمم ، ومعيشة ، معاش .
2. حمل أصل على فرع : كحمل المصدر على فعله إعلالا وتصحيحا نحو : صام ، صياما ، وضرب ، ضربا .
3. حمل النظير على النظير : وفيه يكون المحمول نظيرا للمحمول عليه في اللفظ أو في المعنى أو فيهما معا .

مثال اللفظ : بناء " حذام " على الكسر قياسًا على " دراك " .

مثال المعنى : جواز (غير قائم الزيدان) حملا على (ما قائم الزيدان) فغير هنا بمعنى (ما) على الرغم من أنها للاستثناء أصلا .

مثال اللفظ والمعنى : أجازوا تصغير أفعال في التعجب لشبهه بأفعل في التفضيل . ومنه قول الشاعر :

يا ما أميَلَحْ غزلانا شدنَّ لنا من هؤلئائكن الضال والشمير

4. حمل الضد على الضد : ومنه إجازة النصب بلم حملا على الجزم بلمن . ومنه قول الشاعر :

لن يَحِبِ الآن من رجائك من حرك من دون بابك الحلقة

ثانيا : المقيس : هو كل ما لم يسمع عن العرب من صيغ ومفردات أنتجها المستعملون للغة . يضاف إليها ما أبدعه النحاة من اشتقاقات جديدة وأبنية ، لذلك فصور المقيس وأنواعه وأشكاله أمر يستعصى على التحديد والحصر .

ثالثا : الحكم : وهو ثمرة القياس . وهو نوعان : حكم ثبت استعماله عن العرب فيقاس عليه وحكم ثبت بالقياس والاستنباط وهذا يختلف في القياس عليه والغالب الجواز .

مثال : حمل نائب الفاعل على الفاعل فحكم الفاعل الرفع كذلك نائب الفاعل .

حمل الصفة المشبهة على اسم الفاعل إذ حمل اسم الفاعل على الفعل فحكم الفعل الأعمال فكذلك اسم الفاعل ثم حملت الصفة المشبهة على اسم الفاعل فعملت بعمله مثل : أنا أغرس الشجر ، أنا الغارس الشجر . ومثال الصفة المشبهة " زيد كريم خلقه "

والحكم عند النحاة أنواع ، من ذلك :

— واجب : كرفع الفاعل ونصب المفعول وجر المضاف إليه ...

— ممنوع : وهو عكس السابق كنصب الفاعل ورفع المضاف إليه ...

— حسن : كرفع المضارع الواقع جزاء بعد شرط ماض مثل : إن أطعتهما تدخل الجنة .

مأخذ :

أصول النحو العربي ، محمود أحمد نخلة

أصول النحو العربي ، محمد خير الحلواني

الخصائص ، ابن جني

لمع الأدلة في أصول النحو ، أبو البركات الأنباري

العلّة هي الركن الرابع من أركان القياس .

العلّة النحوية في أبسط مفهوم لها هي تفسير الظاهرة اللغوية والكشف عن الأسباب التي جعلتها ترد على الصورة التي هي عليها .
فعلة رفع الفاعل هي الإسناد إذ كل مسند إليه في العربية مرفوع وعلّة قلب الواو في " ميزان " ثقل النطق ... وهكذا .

طبيعة العلة النحوية :

يمكن القول إن العلة النحوية كانت مرآة عكست الفكر السائد لدى النحاة في عصور ازدهار النحو ، فكان منها العلة اللغوية الصرفة ، والعلّة الفقهيّة ، والعلّة الكلامية .

العلّة اللغوية الصرفة : تظهر في تعليلهم لما نطقته العرب بالاستتقال والخفة وكثرة الاستعمال ... وقد برع في هذا شيخ النحاة سيبويه .

من أمثلة التعليل بالاستتقال علة حذف الواو في مضارع " وعد " ، والخفة في قلب الواو ياءً في " ميزان " و " ميعاد " ... وكثرة الاستعمال في ترخيم المنادى .

العلّة الفقهيّة : وهذه نقطة من نقاط الالتقاء بين النحويين والفقهاء وتظهر في طريقة التعليل نفسها ، فعند الفقهاء ما يُعرف بـ " تجاذب العلتين للظاهرة " ، فكذلك الأمر عند النحاة عندما عللوا لـ " ما " بوجهيها الحجازية والتميمية (أي العاملة وغير العاملة) فقالوا في تعليل عمل الحجازية : إنها شبيهة بـ " ليس " لأنها تنفي الحال مثلها وتدخل على الجملة الاسمية ، فلما أشبهتها في المعنى والاستعمال عملت عملها . فأما " ما " التميمية فلم تعمل لأنها تشبه " هل " من وجهين ، أحدهما أن " هل " غير مختصة تدخل على الأسماء والأفعال ، وثانيهما أنّ " هل " تدخل على الكلام فتفيد معنى الاستفهام ، كذلك " ما " تدخل على الكلام فتفيد معنى النفي .

العلّة الكلامية : ونعني بها أن يذهب النحوي بعيداً في التعليل لا يقف في طريقه عائق ، فهو يعلل كل شيء وهذا هو الفرق بينه وبين الفقيه الذي لا يستطيع أن يعلل كل شيء ، وأوضح مثال للتعليل ذي المنحى الكلامي عند النحاة تعليلهم رفع الفاعل ونصب المفعول للفرق بينهما فزّد عليهم : لم لا يكون العكس ؟ فأجابوا بأن الفتح أخف الحركات والضم ثقيل ، وما دام الفاعل قليلاً في كلام العرب ، والمفعول كثيراً فخصّصوا المفعول بالنصب والفاعل بالرفع حتى يكثّر في كلامهم ما يستخفون ويقبل ما يستثقلون .

تطور العلة النحوية :

التعليل آلية ملازمة للبحث العلمي ، ولذلك بدأ مع بداية الدرس النحوي لكنه كان بسيطاً ، ويمثل هذه الفترة عبد الله ابن أبي إسحق الحضرمي وقصته مع الفرزدق مشهورة ومعروفة¹.

ثم جاء بعد ذلك الخليل بن أحمد الفراهيدي وعلى يده نضج التعليل النحوي وازداد عمقاً ، ثم إنّ تعليقات الخليل كانت تعليقات لغوية صرفة لا أثر فيها لفلسفة ولا إلى جدل ، فقد سئل عن نون الوقاية في كلام العرب في مثل قولك : " أكرمني " ، فأجاب : نون الوقاية إنما جيء بها لكي تقي الفعل من الكسر والأصل في الأفعال أن لا تجر . كما سئل مرة أخرى عن تعليلاته لكلام العرب فقيل له : عن العرب أخذتها أم اخترعتها من نفسك ؟ فأجاب بما معناه أن ذلك اجتهاد منه قد يكون فيه مصيباً وقد يخطئ ، يقول الزجاجي (340) هـ معقّباً على كلام الخليل :

¹ - القصة بتفاصيلها في: المدرس النحوية، شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، ط10، 2008، ص23 . و ظاهرة الإعراب في النحو العربي، أحمد ياقوت، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، 1983 ، ص64

" وهذا كلام مستقيم وإنصاف من الخليل رحمه الله "

وبعد الخليل جاء سيبويه الذي كانت تعليقاته امتداداً لتعليقات أستاذه الخليل ، والخليل لم يترك كتاباً في النحو ، ولولا سيبويه ما كنا نعرف تعليقات الخليل فاشتمل كتاب سيبويه على تعليقات الشيخ والتلميذ معاً ، أما عن طريقة التعليق عند سيبويه فقد كان رحمه الله يعرض كلام العرب ثم يعلل لما يراه جديراً بالتعليق بطريقة انسيابية عفوية دون أن يفصل التعليق عن القاعدة النحوية ، ودون أن يعتد بنفسه عند التعليق ، وهذا نموذج من تعليقات سيبويه :

" ... وإن شئت قلت : زيداً ضربته ، وإنما نصبه على إضمار فعل هذا يفسره ، كأنك قلت : ضربت زيداً ضربته ، إلا أنهم لا يظهرون هذا الفعل هنا الاستغناء بتفسيره " (الكتاب ج 1 ص 81)

وبعد سيبويه كان أشهر من اعتنى بالتعليق أبو إسحق الزجاجي الذي أفرد للعلّة كتابه " الإيضاح في علل النحو " وجاء بتقسيماته الشهيرة للعلّة والتي كانت تعبيراً دقيقاً عن مستويات التعليق ، فالعلّة عند الزجاجي ثلاثة أقسام :
علّة تعليمية (العلة الأولى) وهي التي يتوصل بها إلى معرفة كلام العرب ، فإن قيل : بم رفع زيد في قولك " جاء زيد " الجواب :
لأنه فاعل وكل فاعل في العربية مرفوع .

علّة قياسية (العلة الثانية) و السؤال فيها أعمق نسبياً من الأولى ، إذ ينبني هذا السؤال على الإجابة في العلة التعليمية ، والسؤال هو : لم رفع زيد " بسبب الفاعلية ؟ الجواب : لأن الفاعل مسند إليه .

علّة جدلية نظرية (العلة الثالثة) : وفيها يطرح السؤال أبعد مما طرح في العلة القياسية ، فلا يكتفى بالإجابة ع ن السؤال : لم نصب زيد في مثل قولك : " إنّ زيداً حاضرٌ " بأن زيداً اسم إنّ أو أنّ " إنّ " حرف مشبه بالفعل بل يبقى التساؤل قائماً : لم شبهت " إنّ " بالفعل ؟

الجواب (وهذا تعليق جدلي) : لأنها مشكلة من ثلاثة أحرف مثلها مثل الأفعال الثلاثية أو لأنها عملت عمل الفعل المتعدي الذي تصدر الجملة وتقدم فيها المفعول به على الفاعل .

وبعد الزجاجي يتمثل لنا ابن جني برأيه الخاص في تعليق كلام العرب إذ يلخصها في قسمين اثنين هما : علّة وجوب وعلّة جواز فأما علّة الوجوب فتعني ذكر علّة ورود الظواهر اللغوية الملازمة لكلام العرب كتعليق رفع الفاعل ونصب المفعول وجر المضاف إليه وغير ذلك ، وأما علّة الجواز فتعني الكشف عن سبب ورود ظواهر لغوية في كلام العرب وروداً على سبيل الاختيار كقلب الواو همزة في " وُقَّتَتْ " إذ يجوز فيها الوجهان " وُقَّتَتْ " و " أُقَّتَتْ " أو كإعراب " رجل " في قولك " مررت بزيد رجل صالح " إذ يجوز في " رجل " النصب على الحال أو الجر على البدلية .

وبالجملة فإن التعليق لكلام العرب عملية لازمة للدرس النحوي مذ كان بسيطاً حتى نما وتطور وازدهر.

مسالك العلة وقوادحها

كانت العلة النحوية بسيطة عند المتقدمين من النحاة ثم ما لبثت أن تعقدت وتشعبت عند المتأخرين، وذلك بتشعب مسائل النحو المختلفة، وللاثر العنيف للفقهاء الإسلامي في أصول النحو العربي، وهكذا فقد كان للعلة النحوية عندئذ مسالك وقوادح

أولاً- مسالكها:

يراد بمسالك العلة الطرق التي يتوصل بها إلى التعليق النحوي وأغلب هذه المسالك مأخوذ مما هو عند الأصوليين من الفقهاء، من هذه المسالك:

1-الإجماع: ومعناه أن يجمع أهل العربية على أن علة الحكم هي كذا، فلا سبيل إلى الاجتهاد، كإجماعهم على أن علة تقدير الحركة على المنقوص هي التعذر، وعلى المنقوص هي الاستثقال، وعلى الاسم المضاف إلى ياء المتكلم اشتغال المحل بالحركة المناسبة للياء.

2-النص: والمراد به أن ينص العربي الفصيح على علة حكم من الأحكام، بحيث يكون كلامه صريحاً لا إشارة فيه ولا تلميح، كالذي رواه أبو عمرو بن العلاء عندما سمع رجلاً من اليمن يقول: فلان لَعُوبٌ (أي: أحمق) جاءته كتابي فاحتقرها. فسأله أبو عمرو: أتقول: جاءته كتابي؟ فقال الرجل: نعم ، أليس بصحيفة؟ .

فظاهر كلام العربي أنّ فيه خطأً ، لقوله: "جاءته كتابي" والصواب أن يقول "جاءه كتابي" ، لكنه علل ذلك عندما قال بأنه عامل الكتاب معاملة الصحيفة وهي مؤنث.

3-الإيماء: من "أوماً، يُومئ ، إيماءً ، وهو الإشارة الخفية، والمراد بهذا المسلك الدلالة على العلة من طريق الإشارة إليها، دون أن يكون في الكلام دلالة على المراد لا بالمنطوق، ولا بالمفهوم، ولا بالتعريض، ولا بالكناية، ويعد هذا المسلك مقابلاً لمسلك النص. ومثاله ما روي عن النبي ﷺ من أن قومًا من العرب أتوه ، فقال: من أنتم: قالوا: نحن بنو غَيَّان. فقال: بل أنتم بنو رشدان. استنتج العلماء أن الحروف في كلمة "غَيَّان" ليست كلها أصلية، إنما فيها الألف والنون زائدتان، والعمِّي هو الضلالة والزيغ، وهذا قياساً على نقيضتها "رشدان" وفيها الألف والنون زائدتان، لم يصرح الرسول ﷺ بذلك، وإنما كان بمثابة الإشارة منه.

4-السير والتقسيم: السير، من: سير الشيء، إذا اختبره، ومعنى السير والتقسيم أن تذكر الأوجه المحتملة للتعليل ثم تختبرها وجهاً وجهاً وتبقي الصالح منها، وتعريفه أن يذكر الأوجه التي تتعلق بها الحكم ثم يختبرها فيبطلها جميعاً أو يثبت أحدها ومثاله الفاء في " فلا تقهر من قوله تعالى: " فأما اليتيم ... " هذه الفاء يجوز أن تكون عاطفة أو سببية أو استئنافية أو رابطة لجواب الشرط وبالاحتبار يتضح أنها ليست إلا من أنها واقعة في جواب الشرط، فتصبح "أما" في صدر الجملة شرطية.

ثانياً- قوادحها:

يراد بها العيوب التي تفسد العلة فتجعلها غير صالحة للاستدلال. من هذه القوادح:

1-النقض: وفيه تكون العلة غير مطردة، مثل أن يقول: إنما بنيت حذام وقطام لاجتماع ثلاث علل، وهي التعريف والتأنيث والعدل، فيقال: هذا ينتقض بكلمة "أذريجان" فإن فيها ثلاث علل أو أكثر وهي العجمة والتأنيث والعلمية والتركيب، ومع ذلك فهي معربة.

2- عدم التأثير: قد توصف العلة أحياناً بوصف لا يقويها بل يضعفها ويجعل منه قادحاً فيها، ومثاله تعليل المنع من الصرف في " حُبَلَى " بكونها محتومة بألف التأنيث المقصورة، فوصف ألف التأنيث بالمقصورة زيادة لا لزوم لها، قال ابن الأنباري: " اعلم أن العلماء -أي: أكثرهم- ذهبوا إلى أنه لا يجوز إلحاقه على الإطلاق (يقصد الوصف) سواء كان لدفع نقض أو غيره، بل هو حشو في العلة لا يجوز تعليق الحكم به"

(ابن الأنباري، لمع الأدلة، ص125) لأن علة المنع من الصرف هي التأنيث وعلامته الألف سواء أكانت ممدودة أم مقصورة.

3- فساد الاعتبار: يراد به فساد الاعتبار للعلة في الحكم وذلك عند مخالفة القياس للنص، أو هو الاستدلال بالقياس في مقابلة النص عن العرب، وبذلك يكون معناه: الاستدلال بدليل له من السماع ما يناقضه، ومثاله أن يحكم النحوي بأن ترك صرف ما ينصرف لا يجوز في ضرورة الشعر، ويستدل على ذلك بأن الأصل في الاسم الصرف قياساً على مد المقصور فإنه ممنوع.

فيعترض على هذا بأنه سمع عن العرب ترك صرف ما ينصرف للضرورة، ومنه قول حسان:

نصروا نبيهمُ وشدوا أزره ... بخنيرٍ يومَ توأكل الأبطال

اللغة العربية لغة معربة أساسًا تشهد على ذلك الوثائق المنقولة من نقوش وآثار وكذلك الأخبار المدونة المسموعة عن العرب، لذلك كانت أعظم مهمة وأبرزها تكفل بما أوائل النحاة عندما شرعوا يضعون لهذه اللغة قواعدها هي محاولة الإجابة عن السؤال الآتي: لماذا كل فاعل في العربية مرفوع؟ ولماذا كل مفعول منصوب؟ ولماذا تُجَرُّ الأسماء عندما تسبق بحرف ما؟... وهكذا.

فكانت الإجابة وكان الإبداع: "إن هناك شيئًا هو الذي رفع ونصب وجر. إنه العامل!"

مفهوم العامل النحوي:

العامل في اللغة من العمل وهو مطلق الفعل، فالعامل هو الفاعل أو كل ما أحدث أثرًا. وأما العامل اصطلاحًا فلم يُجمع النحاة على تعريف موحد له، لكن من أشهر ما قيل فيه هو "ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص"

والنحاة إن اختلفوا في التعريف الاصطلاحي للعامل فإنهم اتفقوا في تلك الصلة القوية التي تربط العامل النحوي بالإعراب، يقول ابن هشام في تعريف الإعراب: "هو الأثر الظاهر أو المقدر الذي يجلبه العامل في آخر الاسم المتمكن وفي الفعل المضارع"

مسوغات العامل النحوي:

روى النحاة عن العرب كلامهم، وسمعوا من الفصحاء شعرهم ونثرهم، ثم تأملوا هذا الذي روه وسمعوه، فوجدوا أن لهذه اللغة نظاما مطردا لا تنفك عنه في الغالب، حاولوا أن يوجدوا تبريرا لهذا النظام ومسوّغا لوجوده، وفي الوقت نفسه لم يكن في وسعهم أن يخرجوا عن روح عصرهم وما يعتلج فيه من مناهج وأفكار وتصورات، فكان أن أبدعوا نظرية العامل.

جدور نظرية العامل:

اختلف الباحثون في جدور نظرية العامل إلى فريقين:

فريق يرى أنها أثر لثقافة أجنبية وافدة، وهي تشمل الفلسفة اليونانية والنحو السرياني، وفريق يرى أنها نابعة من ثقافة عربية أصيلة ضمت علوم الشريعة ومنها علم التوحيد على وجه الخصوص.

فأما الرأي الأول فالظاهر أنه أقرب إلى التكلف والتمحّل منه إلى الحقيقة والواقع، وأبسط رد عليه أنه يُفترض في أوائل النحاة أن يكونوا على دراية واسعة وإلمام عميق بثقافة اليونان والسريان وهو ما لم يشهد له تاريخهم، ثم إن هؤلاء لم يكونوا من الغفلة والسذاجة بحيث يصعب عليهم اكتشاف علاقات التركيب العربي فيستعينون لأجل ذلك بما عند اليونان والسريان.

أما الرأي الثاني فهو أمر لا يستبعد، فتشبع المتقدمين من النحاة بالثقافة الإسلامية قبل ظهور علم النحو نفسه، جعل لهذه الثقافة تأثيرا واضحا في نمط تفكيرهم، ليس بالضرورة أن يكون تأثيرا مباشرا، فليس مستحيلا أن يربط النحوي بين نظام التركيب الذي لاحظته في كلام العرب وتمالاه من ناحية وبين ما يعرفه في علم التوحيد من ناحية أخرى بحيث أنه لكل أثر مؤثر ولكل معمول عامل وهكذا.

أنواع العوامل النحوية :

تنقسم العوامل عند النحاة إلى قسمين :

عوامل معنوية وأشهرها :

أ - عامل الرفع في المبتدأ وهو الابتداء .

ب - عامل الرفع في الفعل المضارع وهو تجرده من الناصب و الجازم

عوامل لفظية : وتنقسم تبعاً لأقسام الكلم إلى :

أ - الأفعال : وهي الأصل في العمل وتشمل كل الأفعال ومنها التامة والناقصة والجامدة وأفعال القلوب ،

وأفعال المدح والذم .

ب - الأسماء : ويعمل منها ما كان شبيهاً بالفعل كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة ، و أفعال

التفضيل، وهي كلها من المشتقات ، ويضاف إليها المصدر ، وأسماء الأفعال ، وأسماء الشرط وغيرها .

ج - الحروف : العاملة منها كحروف الجرّ والحروف المشبهات بليس ، ونواصب الفعل المضارع وجوازمه ،

والحروف المشبهة بالفعل ...

أصول العوامل النحوية :

للعوامل عند النحاة أصول يرجع إليها في إثبات الأحكام النحوية ، من هذه الأصول :

- لا بد لأي معمول من عامل فإن لم يكن العامل موجوداً وجب تقديره ، فالحركة الإعرابية كيفما كانت رفعا أو نصبا أو جزاً هي نتيجة عامل موجود أو مقدر .
- تقدّر العلامة الإعرابية تبعاً للعامل ، فتقدر الكسرة في آخر الاسم المقصور إذا سبق بحرف جرّ مثلاً .
- لا يجتمع عاملان على معمول واحد، وهذا هو الأصل الذي بني عليه باب التنازع كما في قوله تعالى: ﴿قَالَ اتَّوْبَتْ أُنثَىٰ أُفْرِجْ عَلَيَّ فَطَرَ﴾ الكهف: ٩٦
- لا يجتمع معمولان لعامل واحد. وهذا هو الأصل الذي بني عليه باب الاشتغال، مثل قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ خَلَقْنَا لَكُمْ فِيهَا دِينًا﴾ النحل: ٥
- لا يُفصل بين العامل ومعموله ، وعلى وجه الخصوص عندما يكون العامل حرفاً ، أما الفعل فيمكن أن يتجاوز هذا المبدأ لقوة الفعل .
- غير العامل يعمل إذا شابه العامل ومثاله " لا " ، و " ما " المشبهتان بـ " ليس " .
- قد يكون العامل وسطاً بين القوة والضعف ، فيأخذ من القوي بعض مميزاتة ويتجاوز الضعيف في خصوصياته . ومثال هذا العامل " ليس " هي فعل بمنزلة " كان " لكنها أضعف منها لأن كان متصرفة وليست جامدة ، وهي حرف بمنزلة " ما " لأنها تنفي الحال لكنها أقوى منها لأنها فعل ، ولذلك جاز تقديم خبر " ليس " على اسمها بخلاف " ما " ، ولم يجز تقدم خبر " ليس " عليها بخلاف " كان " .
- يمكن أن يبطل عمل العامل إذا شبه بغير العامل مثل : أن المصدرية الناصبة للمضارع يبطل عملها إذا عوملت معاملة " ما " المصدرية كمن قرأ : ﴿لَمَّا أَرَادَ أَنْ يُنْمِ الرِّضَاعَةَ﴾ البقرة: ٢٣٣ (بضم "نِمْ" وعدم إعمال "أن" ، وكذلك الشأن في "إن" الشرطية إذا حملت على " لو " .
- قد يحذف العامل ويبقى عمله مثل نصب الفعل المضارع بـ " أن " المضمرة وجوباً بعد واو المعية أو فاء السببية ولام الجحود ... وكذلك العامل في نصب المنادى .

- رتبة العامل الصدارة : إذ الأصل أن يتقدم العامل على المعمول ، ولكن عندما يكون العامل قوياً كالفعل جاز له العمل متقدماً أو متأخراً .
- يجوز أن يكون العامل عاملاً ومعمولاً في الوقت نفسه دون أن يتبادلا العمل، وهذا كقولك : " رأيت الضاربَ زيداً " بخلاف ما ذهب إليه الكوفيون من جواز الترافع بين المبتدأ والخبر .
- بعض العوامل يلغى عمله : إذ الأصل في العوامل أن تعمل وقد يجيد عن هذا الأصل أحياناً مثل " أن " التي يبطل عملها عندما تلحقها " ما " الكافة .
- العوامل المختصة بالأفعال لا تعمل في الأسماء والعكس صحيح . مثاله : لام التعليل لا تنصب الفعل المضارع بنفسها لأنها مختصة بالأسماء و إنما ينصب بأن مضمرة وجوباً ، ف"أن" مختصة بالأفعال .

مأخذ:

- أصول النحو العربي، د. محمد خير الحلواني
- نظرية العامل في النحو العربي، د. مصطفى بن حمزة
- إحياء النحو، د. إبراهيم مصطفى